ندوة إشكاليات منظومة التربية والتعليم في تونس

إعتمدت دولة الإستقلال في بواكير مباشرتها لمسؤوليتها الوطنية علي مشروع حضاري مندمج يحتوي علي خمسة أركان مترابطة الأضلع وموحدة الأهداف تمثلت في البنود التالية =

1°) إلغاء نظام البايات وإعلان النظا م الجمهوري.

2°) تبني مشروع التحرير الإجتماعي وسن مجلة الأحوال الشخصية المتضمنة خاصة لقضية تحرير المرأة.

3°) تعميم التعليم وإعلان إجباريته ومجانيته ونشر المدارس في كامل أرجاء البلاد.

4°) توفير الرعاية الصحية والحماية الإجتماعية لكل المواطنين.

5°) تأميم الأراضي الزراعية وإسترجاع الأملاك من الإستعمار والتخطيط لمنوال تنموي يخرج البلاد من الفقر والتخلف.

وحظي هذا المشروع الوطني الطموح بتأ ييد شعبي كبير وشرع الكل في العمل والإجتهاد والسهر علي إنجاز المهام المتفرعة عن كل ركن من أركانه, وغلبت الوحدة والتفاؤل والتغاضي عن بعض الهنات التي واكبت التنفيذ خلال العقدين الأولين من محطات الإنجاز... وعرفت البلاد حينها طفرة وطنية جامحة وحماسة جماعية نادرة مليئة بالتضحيات وروح المبادر ة ومواجهة الصعاب ومغالبة النفس وقلة ذات اليد... وكانت فعلا معركة بناء حرية بكل التقدير والإشا دة... ولو تواصلت تلك الروح المفعمة بالتضحية والعطاء لكانت تونس من بين التجارب العالمية الرائدة مثل تجارب كوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة...إلخ

لكن، ويا للحسرة سرعان ما تعرضت هذه المسيرة الواعدة إلي الخذلان والوهن عوضا عن مواصلة الجهد والعنفوان ودخلت البلاد في سلسلة من الأزمات والصراعات والقمع أفضت في النهاية إلي إنتفاضة 2010-2011 لكن حتى هذه الفرصة التاريخية حولتها قوى الثورة المضادة إلي كابوس مازلنا إلى حد اليوم لم نوفق في الخلاص منه.

وفي هذا السياق التاريخي عرف ركن بناء نظامنا التعليمي مسيرة مماثلة تتخللها الأزمات والإنتكاسات ألقت بأضوائها الباهتة علي بعض المنجزات الكمية التي لا يمكن إنكارها مثل بلوغ نسبة التغطية المدرسية

في مستوي التعليم الأساسي إلى ما فوق 95 بالمئة وتواجد معاهدنا الإعدادية والثانوية في كامل الولايات والمعتمديات وتجاوز عدد تلامذتنا في هذه المؤسسات المليوني تلميذ كما بلغ عدد جامعاتنا 13 جامعة تسهر علي تأطير أكثر من 300 ألف طالب يشرف علي تدريسهم أكثر من20 ألف أستاذ من بينهم 12 ألف أستاذ باحث... لكن رغم هذه المكاسب الكمية فإن منظومتنا التربوية تمر بأزمة عميقة, معقدة ومتعددة الجوانب بدأت تتفا قم منذ بداية السبعينات ولم تفلح جل محاولات الإصلاح والترميم من التغلب على الأمراض التي تشكو منها مدرستنا المعطوبة وسنحاول في هذه الورقة التعرض ولو بصفة موجزة وبرقية إلي بعض الأمثلة من أعراض هذه الأزمة وتجليا تها الأساسية=

1) إن أخطر ما يعاني منه نظامنا المدرسي والجامعي يتمثل في إستفحال وتعدد ظواهر النزيف الخطيرفي صفوف خريجينا والتي مافتئت تتعاظم وتحرمنا من أغلي وأعز مقومات ثروتنا البشرية ويبرز ذلك خاصة في=

أ) هجرة الأدمغة بصفة جماعية وبأعداد كبيرة ومغادرة خيرة خريجينا وأبنائنا المتميزين والنجباء والذين يمثلون تاج رأسنا وزبدة نخبنا من مهندسين وأطباء وأساتذة وباحثين وخبراء وفنيين من كل الميادين والمهن.

ب) معاناة الآلاف من خريجي الجامعة والمدارس العليا من البطالة وهشا شة التشغيل لمدد تمتد إلى سنوات طويلة.

ج) مغادرة ما يناهز المائة ألف تلميذ سنويا مقاعد الدراسة بالمدارس والمعاهد والإعداديات للالتحاق بطوابير العاطلين عن العمل والمحرومين من العيش الكريم.

2) غياب بوصلة قيم تربوية واضحة وأهداف بيداغوجية محددة أنتج حالة تدعو حقا للإنشغال من الإرتباك والفوضي علي مضامين برامجنا المدرسية والجامعية, كما إتسمت معايير أنظمة التقييم والإمتحانات عندنا بدرجات متفاوتة من عدم دقة المقاييس المطلوبة في ضبط شبكات الغربلة والإختبار مما أصبح يهدد مصداقية شهائدنا وكل مخرجات مؤسساتنا التعليمية والجامعية مما دفع بأ حد كبار الباحثين من زملائنا المختصين في البحوث حول التعليم العالي مثل الصديق مولدي قسومي بالإقرار بعدم توفر ما يجب من المواصفات الأكاديمية والعلمية في مؤسساتنا الجامعية.

3) تخلي القطاع العمومي عن مبدإ مجانية التعليم وإعتباره من الحقوق المكتسبه وبدأ التفويت فيه للخواص يؤتي ثماره الوخيمة في تعميق الفوارق الإجتماعية و إ تساع الفجوة بين طبقة الفقراء وطبقة الأغنياء ولم تعد المدرسة تلعب دورها كمصعد إجتماعي يساعد أبناء الشعب من الخروج من واقع الخصاصة والإحتياج.....وعرف القطاع العمومي نفسه حالة خطيرة من التلوث بإنتشار ظاهرة الدروس الخصوصية المدفوعة الثمن الباهض.

4) تدهور قسط الميزانية العمومية المرصودة للتربية والتعليم مما إنجر عنه تدهور البنية التحتية وتدهور سياسة الإنتداب والميزانيات المرصودة للبحث العلمي والمخا بروالتجهيزات وتعاني الأوضاع اللوجستية لمدارسنا وكلياتنا حالات رثة تدعو فعلا للحسرة والألم.

5) يعاني ركن التربية والتعليم في بلادنا آثاركل الإنعكاسات السلبية و الأزمات المتفاقمة التي تعاني منها بقية الأركان الأربعة الأخري التي إنبني عليها مشروعنا الحضاري الوطني... فكيف لنظامنا التربوي أن يكون سويا إذا كان نظامنا الجمهوري أعرجا وإذا تعطل قطار التحرير الإجتماعي وأصاب قاطرة تحرير المرأة العطب ولم نعد نتمتع لا بحماية ولا برعاية وتوقفت عجلة التنمية وتطوير تخطيطنا الإقتصادي...فهل يستقيم الظل والعود أعوج ؟؟؟

هذه الورقة هي في النهاية صرخة إستغا ثة موجهة إلي كل الأطراف المعنية بالمسالة التربوية في بلادنا، سواء كانت حكومية أوشعبية....موجهة إلي الإتحاد العام التونسي للشغل وخاصة جامعات التعليم...موجهة أيضا للإتحا د العام لطلبة تونس... موجهة لكل مكونات المجتمع المدني وكل الأحزاب...لنفتح صفحات هذه القضية للمكاشفة والمحاسبة والمعالجة في إطار حوار وطني شامل يقطع مع الحلول المنقوصة والترقيعية وينشد المعاملة العلمية المتعددة العناصر والأوجه والملائمة لحاجياتنا الوطنية والمتفتحة علي الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرةوالمعتمدة علي رؤية فلسفية جامعة، إستشرافية وحاملة لمشروع حضاري متكامل.